الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

22 **ربيع ثانى** 1437 –1 **فبراير** 2016

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2
حقوق الإنسان فى العالم	14

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"التحالف": فريق مستقل للتحقيق في مزاعم انتهاكات "حقوق الإنسان"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 22 ربيع ثانى 1437هـ - 1 فبراير 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/13732346

الرياض - هليل البقمي
أسفت قيادة قوات التحالف لدعم الشرعية في اليمن، لصدور تقارير إعلامية وادعاءات من منظمات حقوقية تزعم سقوط ضحايا مدنيين جراء قصف التحالف، معتبرة أنها تقارير عارية من الصحة ولا تستند إلى أي أدلة أو براهين دامغة. كما اعربت عن أسفها لسقوط ضحايا من المدنيين هناك وقالت «إن هذا أمر غير مقصود». (للمزيد).
وشدد الناطق باسم التحالف العميد أحمد العسيري خلال مؤتمر صحافي ليل أمس على أن التحالف يحترم القوانين والأعراف الدولية. وتأكيداً على ذلك، تم تشكيل فريق مستقل عالي المستوى من ذوي الكفاءة والاختصاص للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان والخروج بتقرير موضوعي لكل حالة على حدة. وقال: «لا نستبعد وجود أخطاء بشرية لأسباب مختلفة ونقوم بتقييم هذه الحوادث».
وسيحق للفريق الاستعانة بمن يراه من الخبراء والمختصين على المستوى الوطني والإقليمي والدولي لمساعدته في أداء مهامه، وسيقوم الفريق أو من ينوب عنه بزيارات ميدانية للمواقع المراد التحقق منها ما أمكن ذلك إلى جانب جمع الأدلة والبراهين والمعلومات من الجهات ذات العلاقة، فضلا عن التعاون الكامل مع اللجنة اليمنية الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، والتعاون مع آليات الأمم المتحدة المعنية، ومنها فريق الخبراء التابع للجنة العقوبات المنشأ بقرار من مجلس الأمن. وقال عسيري: «نعمل على بناء جهاز أمني في اليمن وندرب عناصر أمنية»، مضيفاً: «نجري تدريباً مستمراً للعناصر البشرية على تطبيق قواعد الاشتباك».

كشفت تفاصيل الجريمة النكراء وحذرت من التعامل مع المجرمين
"الداخلية": تسعة مطلوبين متورطون في العمل الإرهابي في مسجد قوات الطوارئ

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 22 ربيع ثانى 1437هـ - 1 فبراير 2016م
http://www.alriyadh.com/1124474

الرياض - متعب أبو ظهير
صرح المتحدث الأمني بوزارة الداخلية أنه إلحاقاً لما سبق الإعلان عنه بتاريخ 23 / 10 / 1436ه حول العمل الإرهابي الذي استهدف المصلين بمسجد قيادة قوات الطوارئ الخاصة بمنطقة عسير بتاريخ الخميس 21 / 10 / 1436ه، ونتج عنه استشهاد أحد عشر من رجال الأمن، وأربعة من العاملين بالموقع من الجنسية البنجلاديشية، وإصابة 33 شخصاً

آخرين، فقد تمكنت الجهات الأمنية عبر تحقيقاتها المستمرة من التوصل بتوفيق الله إلى نتائج كشفت عن تفاصيل مراحل هذا العمل الإرهابي الجبان، وذلك على النحو الآتي:

أولاً- ارتباط الانتحاري منفذ العملية يوسف سليمان عبدالله السليمان -سعودي الجنسية- بالمجموعة الإرهابية التي أُعلن يوم الأربعاء الموافق 3 / 12 / 1436ه عن مداهمة وكرين تابعين لها، الأول يقع بحي المونسية بمدينة الرياض، والثاني بمحافظة ضرما، حيث وفروا له المأوى عند قدومه من منطقة الجوف إلى منطقة الرياض في شقة بحي الفلاح والمُعلن عن مداهمتها بتاريخ الاثنين الموافق 15 / 12 / 1436ه، قبل أن ينقلوه إلى موقعهم الآخر بضرما، ليتدرب فيه على ارتداء واستخدام الحزام الناسف، وتسجيل وصيته بالصوت والصورة لبثها بعد العملية.

القبض على الجندي الخائن صلاح الشهراني وفؤاد دهلوي وصالح الدرعان

ثانياً- بعد أن أتم تدريباته وسجل وصيته تم نقله من منطقة الرياض إلى منطقة عسير بواسطة فهد فلاح الحربي -سعودي الجنسية-، والمُعلن عن قبضه بتاريخ الاثنين الموافق 15 / 12 / 1436ه، لينضم هناك إلى خلية إرهابية يقودها شخص يدعى سعيد عائض آل دعير الشهراني - سعودي الجنسية -، بالإضافة إلى قيام فهد فلاح الحربي في وقت لاحق بنقل الحزام الناسف الذي تدرب عليه واستخدمه منفذ العملية على سيارته من الرياض إلى عسير مصطحباً معه زوجته المواطنة عبير محمد عبدالله الحربي، مستغل وضعها كامرأة بإخفاء الحزام الناسف عند موضع قدميها بالسيارة للتغطية على جريمته.

الانتحاري السليمان تنقّل من الجوف إلى الرياض ثم ضرماء فعسير

ثالثاً-في اليوم الذي نُفذ فيه العمل الإرهابي ارتدى الانتحاري يوسف سليمان عبدالله السليمان الحزام الناسف وتوجه إلى مقر قوة الطوارئ بمنطقة عسير بمساعدة أحد عناصر الخلية الجندي بقوة الطوارئ الخاصة بعسير صلاح علي عايض آل دعير الشهراني الذي تأثر بأفكار عمه المطلوب سعيد عايض سعيد آل دعير الشهراني، فسولت له نفسه خيانة الأمانة والغدر بزملائه بكل خسة ودناءة منقاداً في ذلك لإملاءات عمه الإجرامية، وتمكنه بادئ الأمر من التغطية على جريمته البشعة قبل أن يفضح الله أمره ويقبض عليه وعلى اثنين من المتورطين في هذا العمل الإرهابي الدنيء، وهما فؤاد محمد يحيى آل دهوي وصالح فهد دخيل الدرعان -سعوديا الجنسية-، فيما لا يزال البقية متوارين عن الأنظار، وهم كل من:

1. سعيد عائض آل دعير الشهراني (سعودي الجنسية).
2. طايع سالم يسلم الصيعري (سعودي الجنسية).
3. عبدالعزيز أحمد محمد البكري الشهري (سعودي الجنسية).
4. عبدالله زايد عبدالرحمن البكري الشهري (سعودي الجنسية).
5. عقاب معجب فزعان العتيبي (سعودي الجنسية).
6. ماجد زايد عبدالرحمن البكري الشهري (سعودي الجنسية).
7. مبارك عبدالله فهاد الودعاني الدوسري (سعودي الجنسية).
8. محمد سليمان رحيان الصقري العنزي (سبق الإعلان عنه كمطلوب أمني ضمن قائمة ال 16 التي أعلن عنها بتاريخ 16 / 8 / 1436ه).
9. مطيع سالم يسلم الصيعري (سعودي الجنسية).

فهد الحربي استغل مرافقة زوجته له لإخفاء الحزام الناسف

وترغب وزارة الداخلية في التحذير من أن التعامل مع هؤلاء المطلوبين سيجعل من صاحبه عرضة للمحاسبة، ويعد هذا الإعلان فرصة سانحة لأولئك الذين استغلوا من قبل هؤلاء المطلوبين خلال الفترة الماضية في تقديم خدمات لهم بالتقدم للجهات الأمنية لإيضاح مواقفهم تفادياً لأية مساءلة نظامية قد يترتب عليها مسؤوليات جنائية وأمنية وتوجيه الاتهام بالمشاركة في الأعمال الإرهابية ، كما تدعو كل من تتوفر لديه معلومات عن أي منهم بالمسارعة في الإبلاغ عنهم على الرقم (990) أو أقرب جهة أمنية، علماً بأنه تسري في حق من يبلغ عن أي منهم المكافآت المقررة بالأمر السامي الكريم رقم 8 / 46142 وتاريخ 26 / 9 / 1424ه ، والذي يقضي بمنح مكافآت مالية مقدارها مليون ريال لكل من يدلي بمعلومات تؤدي للقبض على أحد المطلوبين وتزداد هذه المكافآت إلى خمسة ملايين في حال القبض على أكثر من مطلوب وإلى سبعة ملايين في حال إحباط عملية إرهابية.

والله الهادي إلى سواء السبيل.

في مقر المجلس الأعلى للقضاء بالرياض

اجتماع لمناقشة تطوير عمل التفتيش القضائي

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 22 ربيع ثانى 1437هـ - 1 فبراير 2016م
http://www.alriyadh.com/1124464

الرياض - حمد الجمهور
عقدت الهيئة العامة للتفتيش القضائي اجتماعها الرابع بمقر المجلس الأعلى للقضاء بالرياض برئاسة الشيخ د. ناصر بن إبراهيم المحيميد عضو المجلس رئيس الهيئة رئيس التفتيش القضائي بالمجلس الأعلى للقضاء وذلك بحضور أعضاء الهيئة المفتشين القضائيين.
وجرى خلال الاجتماع بحث عدد من الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال والمعدة من اللجنة العلمية للهيئة العامة للتفتيش القضائي والتي ترسم خطط العمل في إدارات التفتيش القضائي بالمجلس الأعلى للقضاء والتي تختص بالهيئة العامة للتفتيش القضائي بموجب المادة الخامسة عشرة من لائحة التفتيش القضائي كما تم استعراض برنامج قواعد الحصة القضائية وقد خلص الاجتماع إلى الموافقة على عدد من التوصيات بخصوص الموضوعات التي تم بحثها ومناقشتها المتعلقة بعمل التفتيش القضائي.
وتختص الهيئة العامة للتفتيش القضائي بتقرير المبادئ العامة لإجراءات التفتيش القضائي وتوحيد مسار الإجراءات في عمل التفتيش القضائي ودراسة المشكلات والصعوبات في التفتيش القضائي وسبل معالجتها ورسم الخطط واعتماد البرامج الاسترشادية لمعايير التفتيش القضائي واعتماد النماذج التطبيقة والنماذج المعدة التي تتطلبها أعمال التفتيش القضائي.
يذكر أن الهيئة العامة للتفتيش القضائي تعقد دورياً اجتماعات مرتين على الأقل كل سنة وتصدر قراراتها بأغلبية الحاضرين كما نصت على ذلك المادة الحادية عشرة من لائحة التفتيش

بسمة بنت سعود تتسلّم الجائزة العالمية لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 22 ربيع ثانى 1437هـ - 1 فبراير 2016م
http://www.al-madina.com/node/657471

حمود الصقيران – جدة
حققت صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت سعود بن عبدالعزيز آل سعود جائزة (Trumpet Awards 2016) العالمية لحقوق الإنسان والإنسانية، والتي تمنح للرجال والنساء على مستوى العالم، الذين ساهموا بشكل كبير في تحسين نوعية الحياة للأفراد والمجتمعات، من خلال الشراكة مع قضية العدالة والمساواة للجميع، والالتزام بدعم ونصرة القضايا الإنسانية.
وتسلّمت سمو الأميرة بسمة بنت سعود الجائزة في حفل توزيع الجائزة الذي أُقيم بولاية أتلانتا في الولايات المتحدة الأمريكية مؤخّرًا بحضور جمع غفير من مختلف الأوساط.

وأكّدت لجنة اختيار الفائزين بالجائزة أن اختيار الأميرة بسمة لهذه الجائزة المرموقة جاء تقديرًا للجهود التي تبذلها لجعل العالم مكانًا أفضل. مشيرة إلى أن الأميرة بسمة «لها حماس وجهود لا تُعدّ ولا تُحصى، ومثيرة للإعجاب؛ لأنها كرّست الوقت إلى ما لا نهاية في حماية حقوق الإنسان، فمن المثير للإعجاباب اهتمامها بقضايا العالم الأساسية والمؤثرة في حياتنا ومستقبلنا. ومحاولاتها المستمرة لجعل العالم مكانًا أفضل، حيث تعكس رسالتها رسالة الإنسانية، وهي أحد أهم أهداف هذه الجائزة، ومؤسسة Trumpet Award يسرّها للغاية تكريم هذه المرأة العظيمة».

الحقباني: لجنة ثلاثية تتصدى لعقبات ملف "العمالة المنزلية"

تقاريرأسبوعية لمتابعة المفصولين بالمادة77

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 22 ربيع ثانى 1437هـ - 1 فبراير 2016م
http://www.al-madina.com/node/657412

ماجد عسيري - الدمام

كشف وزير العمل الدكتور مفرج بن سعد الحقباني عن تشكيل لجنة ثلاثية من وزارات الداخلية والخارجية والعمل لتطوير ملف استقدام العمالة المنزلية.

مشيرا إلى أن ملف الاستقدام يعاني من تعدد الأطراف الخارجية المؤثرة فيه.

وأضاف الحقباني خلال اللقاء المفتوح مع أعضاء مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية في الشرقية أن وزارته استحدثت نظاما جديدا، من شأنه استلام تقرير أسبوعي من الشركات والمؤسسات التي تعمل على فصل السعوديين من عملهم بموجب المادة 77 من نظام العمل الجديد، لافتا إلى أن الوزارة لم تلاحظ أو تشاهد تغيرا في هذه المؤشرات بعد تطبيق نظام العمل الجديد وتحديدا المادة 77 منه.

وبين الحقباني أن معدل البطالة للذكور وصل إلى 5.5 % بينما وصلت معدلات البطالة بين الإناث تقريبا إلى 33 %، لافتا إلى أن التأهيل أبرز معوقات توظيف النساء، كما أن عدد السعوديين جاهزون للدخول في سوق العمل يبلغ عددهم 250 ألف سعودي سنويا وعلى صعيد التوطين، أكد الوزير، أن وزارة العمل والمؤسسات الشقيقة (المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، صندوق تنمية الموارد البشرية «هدف»، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية)، تعمل في خططها الإستراتيجية للتوطين عبر ثلاث محاور هي: توليد الوظائف، والإحلال، ودعم رواد الأعمال؛ بهدف تنمية القوى البشرية الوطنية ودعمها ببرامج التدريب والتأهيل اللازمة وفق احتياجات ومتطلبات سوق العمل.

ولفت إلى أن برنامج العمل عن بعد التحق في المرحلة الأولى من إطلاقه نحو 800 سعودي في 47 مدينة ومحافظة بالمملكة استفاد منهم 279 صاحب عمل، في حين صاحب هذا البرنامج إطلاق الصندوق لمبادرة مماثلة وهي «مراكز العمل عن بعد»، وذلك بهدف دعم التوظيف والتوطين في المناطق الجغرافية البعيدة وتقليل الهجرة للمدن الرئيسة.

وفيما يتعلق بالتفتيش، قال الحقباني: «يتم الاعتماد على التفتيش الذكي الموجه والمبني على تحليل قواعد البيانات للتركيز على المنشآت المحتمل ارتكابها للمخالفات، وسيتم قريبا إطلاق التقييم والتدقيق الذاتي»، موضحا أنه تم زيارة 148 ألف منشأة خلال العام الماضي، سجلت خلالها 73 ألف مخالفة.

واستعرض الوزير، أهداف برنامج «نطاقات وتحفيز منشآت القطاع الخاص من خلال دعم توطين الوظائف، مبينا أن البرنامج ركز في مرحلته الأولى على عامل الكم ونسب توطين الوظائف، بينما اعتمد «نطاقات» (2) على أجور السعوديين كمعيار هام لتصنيف قطاعات السوق ضمن آليات البرنامج في نسخته الثانية، أما نطاقات الموزون المقرر انطلاقه خلال العام الجاري فقد تضمن معايير جديدة لتحفيز جودة التوظيف من خلال التوازن بين العامل النوعي والعامل الكمي.

وحول برنامج «نطاقات» أبان الوزير، أن عدد العاملين السعوديين في القطاع الخاص وصل بنهاية عام 2015، إلى 1.7 مليون عامل، بعد أن كانوا بنهاية عام 2011 نحو 700 ألف عامل، وذلك نتيجة لإطلاق برنامج «نطاقات» في عام 2012، وتزامنه مع جملة من البرامج والمبادرات؛ لدعم تدريب السعوديين وتوظيفهم، كما أن عدد العاملات السعوديات

وصل في القطاع الخاص إلى نحو 477 ألف موظفة بنهاية الربع الثالث من عام 2015م، بعد أن كنّ 50 ألفاً قبل 4 أعوام.
وشرح الحقباني، مراحل التحول الإلكتروني الشامل لوزارة العمل، لاسيما على صعيد خدمة العملاء، إذ أوضح أن 96% من التعاملات تتم بشكل إلكتروني و4% تتم من خلال مكاتب العمل المتفرقة في المناطق والمدن والمحافظات.
وأضاف: «التدريب التقني والمهني سيركز على احتياج سوق العمل النوعي والكمي عبر ربط القبول ببيانات المرصد الوطني لسوق العمل، وتحديث مستمر للمعايير المهنية والوطنية وربط التوسع بالمجالس القطاعية»،

أوصى "الشؤون البلدية" بتفعيل الرقابة بدلاً من تبادل الاتهامات

الشورى يفتح ملف حوادث السقوط في خزانات الصرف الصحي

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 22 ربيع ثانى 1437هـ - 1 فبراير 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160201/Con20160201822184.htm

سعاد الشمراني (الرياض)
يفتح مجلس الشورى اليوم الإثنين، ملف حوادث السقوط في غرف وخزانات الصرف الصحي، وذلك من خلال مطالبة لجنة الحج والإسكان والخدمات في المجلس، وزارة الشؤون البلدية والقروية، بتفعيل آليات الرقابة والمتابعة وإجراءات المحافظة على السلامة العامة بالتنسيق مع جميع الجهات ذات العلاقة، لدفع الخلل الواضح في الإشراف والمتابعة لأغراض السلامة العامة، والحد من الحوادث الجسيمة التي تعرض حياة المواطنين للخطر بسبب ضعف الرقابة والإشراف والمتابعة، ومن أبرزها حوادث السقوط والغرق في فتحات الصرف الصحي، وما يعقبها من تبادل الاتهامات بين الجهات المعنية بالرقابة والمتابعة للمنشآت العامة، وكل ذلك بسبب ضعف التنسيق المسبق فيما بينها.
جاء ذلك في توصية جديدة مقدمة من عضو المجلس الدكتورة حنان الأحمدي، تبنتها اللجنة، وسيتم التصويت عليها اليوم ضمن توصيات أخرى، وذلك بعد الاستماع إلى وجهة نظر اللجنة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للوزارة للعام المالي 1435/1434.
ومن أبرز هذه التوصيات، المطالبة بوضع برنامج زمني لإعادة تأهيل الأحياء العشوائية بالتعاون مع القطاع الخاص، ووضع برامج تدريبية متخصصة في المجالات التي تتطلبها أعمال القطاع البلدي.

تعديلات في نظام "التعاونية" لتحسين الدخل ومحاربة التستر

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 22 ربيع ثانى 1437هـ - 1 فبراير 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160201/Con20160201822187.htm

يناقش المجلس اليوم تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مقترح مشروع تعديل بعض مواد نظام الجمعيات التعاونية، المقدم من عضوي المجلس الدكتور عبدالعزيز السراني والدكتور عبدالعزيز الهدلق. وعلمت «عكاظ» أن اللجنة أوصت بملاءمة دراسة المقترح لإيمانها الكامل بإيجابية ما تقدمه الجمعيات التعاونية كإحدى الوسائل المنظمة للحد من الفقر والبطالة في تعزيز أواصر التعاون بين أفراد المجتمع.

ورأت اللجنة ضرورة إيجاد آليات لدعم الجمعيات التعاونية حيث سترفع تعديلات النظام التي قدمها الأعضاء، سقف أهداف هذه الجمعيات سواء من حيث التأسيس، أو التشغيل، والمشاركة في الحد من الفقر والبطالة، وتحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية لأعضاء الجمعيات، ورفع عددها وصولا إلى المعدل العالمي. وفيما يبلغ عدد الجمعيات في المملكة حاليا (196) جمعية تعاونية منها (136) متعددة الأغراض، و(42) زراعية، و(4) استهلاكية، و(5) لصيد الأسماك، وجمعية واحدة مهنية، وواحدة أيضا تسويقية و(7) جمعيات خدمات، بدا للجنة أن هذا العدد متدن جدا إذا ما قورنت بمثيلاتها في دول أخرى، حيث إن المعدل العالمي هو جمعية واحدة لكل 7500 مواطن، وعند البحث عن الأسباب وجد أن نظام الجمعيات الحالي يحد من زيادة عددها، وذلك لقصور النظام وعدم تشجيعه لتأسيس واستحداث جمعيات جديدة. وستسهم التعديلات الجديدة في تمكين الجمعيات التعاونية مع الدولة، في التحكم في أسعار السلع وتقديم عدد من فرص العمل في جميع القطاعات، ما يكسبها دورا فاعلا في التنمية البشرية، والمشاركة في القضاء على البطالة، إضافة إلى القضاء على عملية التستر التجاري، والإسهام في زيادة دخل المواطنين خصوصا الأعضاء.

6 أشكال لمساهمة المرأة في قضايا الإرهاب

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 22 ربيع ثانى 1437هـ - 1 فبراير 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=251221&CategoryID=5

الدمام: زينة علي 2016-02-01 1:49 AM

استغل الإرهابيون حالة الخصوصية المجتمعية والدينية التي تتمتع بها المرأة في المجتمع السعودي للمرور من خلالها لإكمال عملياتهم الخبيثة، إذ أظهرت الحوادث الإرهابية والتفاصيل الأمنية طبيعة التجنيد والتخطيط والتنفيذ التي يتبعها المتورطون فيها لتمكنهم من إشراك المرأة في عدد من الجوانب الهامة التي تكمل وتدعم الأعمال الإرهابية.

إشراكها في العمليات بالرياض

كشفت الحوادث المتتابعة التي اشتركت فيها المرأة كعنصر أساسي أو فرعي في العمليات الإرهابية، 6 أشكال يتمكن من خلالها الفكر الضال من استغلال المرأة، لتوفير الدعم المادي واللوجستي والفكري لمنفذي العمليات الإرهابية والمخططين لها، وهي: جمع التبرعات بين المجتمعات النسائية، التجنيد ونشر الفكر الضال في بيئة مغلقة، استخدام الملابس النسائية لتخفي الإرهابيين، إشراك المرأة في حياكة الأحزمة الناسفة، بالإضافة إلى الدعم الإعلامي عبر وسائل التواصل الاجتماعي، واستخدام المرأة في نقل مواد العمليات الإرهابية، وبرز في هذا الجانب عدد من المتهمات المتورطات في الإرهاب، أمثال هيلة القصير المعروفة بسيدة القاعدة التي حكم عليها بتهم نشر الفكر الضال، والعاملة الفلبينية المتهمة بتصنيع وحياكة الأحزمة الناسفة، وصاحبة حساب "المهاجرة" التي حكم عليها بتهمة الدعم الإعلامي،

إضافة إلى المتهمة عبير الحربي التي ورد اسمها في بيان وزارة الداخلية التفصيلي حول جريمة تفجير مسجد قوات الطوارئ، والتي استغلها زوجها في إخفاء الحزام الناسف أثناء نقله، كما أن المرأة ظهرت كعنصر في الإرهاب على مدى عقد ونصف من الحوادث والعمليات الإرهابية التي تعرضت لها المملكة.

استغلال عاطفة المرأة

أوضحت الأخصائية الاجتماعية والمعالجة السلوكية عبير السالم، أن المرأة تعتبر أضعف العناصر في التنظيمات الإرهابية، إذ يتم استغلالها من خلال جانب قرابة الدم أو النسب، أو من خلال استغلال عاطفتها وميلها للفكر الضال، وإعجابها بقادته والمحرضين عليه، مضيفة أنه يمكن للمرأة القيام بأدوار غير متوقعة عبر استغلال عاطفتها من المقربين منها، كما حصل مع المتهمة المتورطة بنقل الحزام الناسف، والتي أسهمت في إخفائه عن رجال الأمن بمرافقة زوجها، إذ يعكس هذا الفعل استغلال الزوج للارتباط العاطفي والأسري بينهما، عبر استخدامها في إكمال وتمرير عملية إرهابية.

عنصر تمرير الأهداف

أكدت السالم، أن الطبيعة الاجتماعية للمجتمع السعودي وحالة الاحترام الكبيرة التي تحظى بها المرأة تجعلها عُرضة للاستغلال من قبل الإرهابيين، لاستخدامها في تمرير أهدافهم الإرهابية وإكمال الأدوار التي يصعب عليهم القيام بها، معتمدين في ذلك على 3 خصائص اجتماعية ونفسية تتمتع بها المرأة لاستخدامها كعنصر في العمليات الإرهابية، وهي:

الاحترام الشديد للمرأة في المجتمع السعودي والذي ينعكس على دور الجهات الأمنية في التعامل معها، وخصوصية المجتمعات النسائية وانغلاقها مما يهيئ فرصة لأصحاب الفكر الضال لاستغلالها في دعم الفكر الضال ونشره، إضافة إلى العاطفة القوية التي تمتلكها المرأة التي تدفعها حتى لارتكاب ما لا تؤمن به، من أجل إرضاء الجانب العاطفي الذي يحكمها نحو أحد أفراد أسرتها أو المقربين منها من أصحاب الفكر الضال.

مشاركاتها في الإرهاب

جمع التبرعات بين المجتمعات النسائية

التجنيد ونشر الفكر الضال في بيئة مغلقة

استخدام الملابس النسائية لتخفي الإرهابيين

إشراك المرأة في حياكة الأحزمة الناسفة

الدعم الإعلامي عبر وسائل التواصل الاجتماعي

استخدام المرأة في نقل مواد العمليات الإرهابية

قدم شكوى رسمية للمحكمة الجزائية بالرياض

مواطن يتهم "ابتدائية" بكسر سن ابنه.. والمدرسة تتهمه بالانفعال والتهجم

المصدر: جريدة سبق الاثنين 22 ربيع ثانى 1437هـ - 1 فبراير 2016م

https://sabq.org

الرياض

تعرض طالب في مدرسة شرقي الرياض للضرب من وكيل المدرسة تسبب في كسر سنه، ما اضطر والده لتقديم شكوى رسمية ضد المعلم وضد المدرسة، فيما نفت المدرسة أن كسر سن الطالب بسبب الوكيل، متهمة ولي الأمر بالانفعال والتهجم على الوكيل وطاقم المدرسة.

وقال ولي أمر الطالب "معاذ خضران النفيعي" إن وكيل مدرسة عامر بن عوف الابتدائية بحي اليرموك بالرياض قام بضرب ولدي على ظهره ودفع برأسه على حديد الدرج (الدرابزين) ما تسبب في كسر سنه بدون أي مبرر.
وأضاف "النفيعي": عند حضوري إلى المدرسة لم أجد سببا مقنعا لدى الوكيل يدعوه لضرب ولدي، مؤكدا أنه ذهب لطبيب الأسنان وأخذ تقريرا طبيا يوضح فيه أن السن مكسور ويحتاج إلى معالجة.
وقدم "النفيعي" شكوى رسمية للمحكمة الجزائية يطالب فيها الجهات المسؤولة بالتدخل وأخذ حق ولده - بحسب ما قال، وإيقاع العقوبة الشرعية على المتسبب كما نص عليه الشرع العين بالعين والسن بالسن والجروح قصاص.
من جانبه أوضح مدير المدرسة ناصر الحزاب، أنه لم يثبت حتى الآن أن الوكيل قد ضرب الطالب أو كسر سنه بحسب إفادة الوكيل للجنة التحقيق المشكلة من مكتب التعليم بقرطبة لهذا الغرض، وأن انفعال ولي الأمر فاقم المشكلة منذ البداية.
وأضاف الحزاب أن ولي الأمر وإن كان صاحب حق فلا يحق له التهجم على المدرسة ودخول الفصول عنوة لولا تهدئتنا له، مؤكدا أنه حاول التشابك مع الوكيل بالأيدي لولا منعنا إياه، مؤكدا أن وكيل المدرسة لا يزال عند موقفه.
وقال "الحزاب" يجب احترام المدرسة فهي مكان حكومي رسمي له حرمته، ولا يحق لأي من كان التعدي عليها، وكل صاحب حق سيأخذ حقه عبر القنوات الرسمية والقانونية، بحيث تأخذ العدالة مجراها.

الالكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

• جامعة الدمام" تُطلق حملة للتعريف بحقوق ومسؤوليات المريض

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 22 ربيع ثانى 1437هـ - 1 فبراير 2016م
https://www.aleqt.com/2016/02/01/article_1026648.html

«الاقتصادية» من الدمام
تطلق عمادة شؤون الطلاب في جامعة الدمام اليوم, حملة بعنوان "حقك مسؤوليتك", التي ينظمها نادي سما الصحي في الجامعة, وذلك في مقر مستشفى الملك فهد الجامعي بالخبر.
وتهدف الحملة التي تستمر لمدة ثلاثة أيام, إلى توعية المرضى والطاقم الصحي بشكل خاص والمجتمع بشكل عام تجاه حقوقهم وواجباتهم الملقاة على عاتقهم في أطر المنشآت.

الالكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الخيار الأقوى لمعالجة البطالة ودعم السعودة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 22 ربيع ثانى 1437هـ - 1 فبراير 2016م
https://www.aleqt.com/2016/02/01/article_1026626.html

عبدالحميد العمري

أختتم في الجزء الثالث من النقاش الأخير بعد لقاء وزير العمل مع مجلس الشورى حول تحديات سوق العمل المحلية، وما آلت إليه أخيرا وما ينتظرها من منعطفات مستقبلية قريبة، بعد أن تم إيضاح المعضلة الأبرز في الوقت الراهن بالنسبة إلى وزارة العمل، التي أصبحت أغلب الجهود والموارد منصبة على مواجهة آثار برامج التوطين الأخيرة، أكثر منها مع

المشكلات الأساسية للسوق؛ إيجاد الوظائف وتوطينها والحد من تفاقم معدلات البطالة بين شرائح الشباب أكثر من غيرها من الشرائح.
لقد أصبح طريق العودة إلى المربع الأول خيارا لا مجال للهرب منه، في الوقت ذاته الذي يقتضي التعامل بقدر أكبر من المرونة مع إفرازات وآثار برامج التوطين الراهنة بعد ثبوت عدم جدواها، وتحولها إلى عبء إضافي على كاهل وزارة العمل يضاف إلى جملة التحديات السابقة، وضرورة انضمام الأجهزة الحكومية ذات العلاقة بالسوق إلى صفها في سياق تلك العودة إلى المربع الأول لمواجهة تحديات البطالة وتدني كل من معدلات التوطين ومستويات الأجور، إضافة إلى ارتفاع معدلات الاستقدام والتوظيف من خارج الحدود، وما تبعها من آثار غير محمودة انعكست على ارتفاع مستويات التسرب الاقتصادي للخارج "ارتفاع فواتير تحويلات العمالة والواردات"، التي وصلت في نهاية العام الماضي إلى 796.4 مليار ريال كإجمالي مجموع التحويلات وقيمة للواردات "شكلت نسبة 45.8 في المائة من الناتج الإجمالي غير النفطي".
يبدأ طريق المربع الأول لمواجهة أكثر فعالية وشمولية، لأجل تحفيز سوق العمل المحلية، وجعلها أكثر مرونة وإنتاجية، وربطها بصورة أكثر ارتباطا بالسياسات الاقتصادية الكلية، التي تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني برمته، ليحقق ما تأخر إنجازه على طريق زيادة التنويع الإنتاجي، وتخفيف الاعتماد الكبير على النفط، والمضي به قدما نحو اقتصاد يرتكز على الإنتاج والتوظيف أكثر من احتياجه إلى الإنفاق الحكومي، الذي هو بدوره يعتمد بصورة مفرطة على عوائد النفط، وصولا إلى أن يصبح النشاط الاقتصادي هو الداعم للميزانية العامة وليس العكس، وأن يصبح الاقتصاد الوطني قادرا على إيجاد قنوات الاستثمار وتنويعها بالصورة المناسبة، التي تمتص فوائض المدخرات المحلية عوضا عن توجهها نحو قنوات المضاربة على أنشطة لا تخدم التنمية، بقدر ما أنها تلحق أضرارا بالغة بالاقتصاد ومستويات التنمية المستدامة؛ وتسببها في تضخم أسعار الأصول ما أدى إلى رفع تكلفة الإنتاج والمعيشة على حد سواء، ودفعها غير المحمود إلى زيادة التباين في مستويات الدخل بين طبقات المجتمع، الذي يعد من أخطر الآفات التي قد تبتلى بها الاقتصادات المعاصرة. هذا إضافة إلى أهمية أن تتوافر لدى الاقتصاد الوطني نتيجة لكل ما تقدم من إيجابيات مأمولة، القدرة على إيجاد مزيد من الوظائف الملائمة للباحثين عن فرص العمل الكريمة والمناسبة.
إننا في مواجهة أعداد كبيرة قادمة إلى سوق العمل المحلية، ففي الوقت الذي يستوعب التعليم العالي لدينا أكثر من 1.4 مليون طالب وطالبة من السعوديين، يضخ سنويا من حديثي التخرج نحو 10-11 في المائة منهم لسوق العمل "نحو 140 ألف طالب وطالبة"، بمعدلات نمو سنوية تتجاوز الـ 4-5 في المائة، عدا خريجي الدبلوم والثانوية العامة ومختلف المعاهد الفنية الأخرى بأعداد تتجاوز خريجي الجامعات وبرامج الابتعاث، ليصل المجموع الكلي سنويا لأعلى من 300 ألف خريج وخريجة، يقدر نموه السنوي بالمعدل المذكور أعلاه 4-5 في المائة، كل هذا ينبئ عن تنام كبير لتحدي توظيف العاطلين في بلادنا، وبالعودة إلى رصيد العاطلين عن العمل الذي يناهز - وفقا لأحدث البيانات - 651.3 ألف عاطل (أي أعلى من ضعف خريجي العام المالي الواحد بأرقام اليوم)، فإن التحدي التنموي هنا سيصبح كبيرا جدا، فأنت أمام تحد مكون من:
(1) ضرورة إيجاد الوظائف لرصيد العاطلين عن العمل.
(2) ضرورة إيجاد الوظائف لحديثي التخرج من التعليم.
ينتظر من وزارة العمل مدعومة بتكامل جهود بقية الأجهزة الاقتصادية والمالية الحكومية، أن يتم التعامل مع تحديات سوق العمل المحلية وفق منظومة عمل حكومية ومن القطاع الخاص، تتوافر لديها الرؤية الأشمل والأوسع تجاه تحديات الاقتصاد الوطني بأكمله، وفي مقدمتها تحديات سوق العمل، أي ما مؤداه أننا بصدد مقترح جديد للعمل بالكامل خارج مظلة البرامج العديدة التي ابتكرتها وزارة العمل خلال الأعوام الأخيرة.
لهذا؛ تؤكد التحديات الراهنة والقادمة على الاقتصاد الوطني وسوق العمل المحلية، أن أدوات الحل والعلاج من الواجب أن تختلف كليا وتفصيليا عن كل ما مضى من برامج للتوطين، وهو أمر لا يشك فيه عاقل؛ فمع تغير الإطار والرؤية التي سينظر إلى سوق العمل من خلالها، التي ستكون في - كما تقدم ذكره - ذات أطراف أخرى غير وزارة العمل، لا بد أن يتغير كل ما ينتج عنها من معايير وإجراءات لتنظيم سوق العمل، التي ستتحول من خلال تلك الرؤية الشاملة إلى جزء من كل ستتم معالجته، وليس كما كان سابقا كلا، بغض النظر عما يجري في بقية نشاطات الاقتصاد الوطني!
إنها الخطوة التنموية الجيدة التي يؤمل أن تحتل وزارة العمل موقعها كقائد ضمن منظومة أوسع من الأجهزة الحكومية وفي القطاع الخاص، التي تتمتع كل واحدة منها بالإشراف والتأثير والقوة على القطاع أو النشاط الذي تشرف عليه، فتكون بمثابة المؤشر الذي يحدد وينظم وينسق العمل في اتجاهات يخدم بعضها بعضا، لا أن تتضارب أو تتصادم مع بعضها البعض. إنني على يقين تام أن عملا بهذه الآليات والتوافق والتنسيق المشترك والمستمر، ستكون له الآثار

الإيجابية الأكثر نفعا وجدوى للاقتصاد والمجتمع على حد سواء، وقد لا تظهر نتائجه الإيجابية في المنظور القريب، إلا أنها بمجرد الظهور ستكون أكثر ديمومة واستمرارا وحياة، وأكثر نفعا لكافة الأطراف، وليس لمصلحة طرف على حساب طرف آخر، كما أنها ستتيح حلولا مستدامة طويلة الأجل لأحد أهم قضايا وتحديات الاقتصاد والمجتمع، تتيح أفاقا واسعة من الخيارات التنموية المجدية لقطاع الأعمال وللباحثين عن فرص عمل من المواطنين والمواطنات على حد سواء، وتخرجنا من نفق التضارب الراهن بين مصالح عديد من الأطراف، فقد تتخذ قرارات معينة لمصلحة قطاع الأعمال، إلا أنها تأتي على حساب العمالة الوطنية، وقد يحدث العكس! وهذا لم يحدث إلا بسبب التزاحم في النقطة الضيقة التي تقف عليها سوق العمل المحلية، في حين إن العمل وفق منظومة أوسع سيتيح لنا جميعا الانتقال بالاقتصاد الوطني وبالسوق إلى مواقع أكثر انفتاحا وأوسع خيارات. والله ولي التوفيق.

فلسفة مكافحة الفساد.. لا يمكن تسييس الشأن الثقافي

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 22 ربيع ثانى 1437هـ - 1 فبراير 2016م
http://www.alriyadh.com/1124587

د. علي بن حمد الخشيبان

الفرد والمجتمع يعرف كل منهما وبشكل مباشر مايدخل في مصلحته، وهذا مستوى طبيعي في السياق الاجتماعي، فالتكوين الاجتماعي تشكل وفق نظرية المصلحة والنفعية عبر التاريخ مهما تنوع التفسير النظري لمفهوم المنفعة وأسسها التاريخية، ولأن الفساد ظاهرة مدمرة للمجتمات إلا أن كثيراً من المجتمعات لا تفاجئنا كثيراً في ردة الفعل المتوقعة تجاه هذه الظاهرة، وخاصة إذا ما كانت تلك المجتمعات تسمح بتفوق المصالح على بعضها بين الفرد والمجتمع، ولعل السؤال المهم يقول لماذا تتضاءل ردة الفعل تجاه الفساد عندما يتقاطع مع مايدخل في مصلحة الفرد أو المجتمع..؟.

التحدي الأساسي في مكافحة الفساد في كل مجتمعات العالم دون استثناء يكمن في القدرة على تحويل ظاهرة الفساد إلى ثقافة ممقوتة ومكروهة بين الأفراد في المجتمع بشكل طبيعي، وفرض ذلك في منظومة القوانين وانتزاع المواقف تجاه الفساد عبر منظومة القيم

رغبة العقل الفردي والمجتمعي نحو ترقية فكرة - محاربة الفساد - كشأن ثقافي اجتماعي هي في الواقع تتعلق بمعطيات متعددة تحكمها في البداية الإرادة والوعي، من خلال تنظيم تسهم فيه القوى المجتمعية ومنظومة القيم والقوانين ومؤسسات المجتمع المدني الأكثر ديناميكية، من أجل ترقية طبيعية لتجريم الفساد عندما يتم ممارسته في المجتمع، الغرابة تبدو في تناقض تتقاطع فيه المصلحة الفردية والمجتمعية مع تكوينات القيم والأنظمة والقوانين، بحيث يصعب على الفرد والمجتمع وضع إطار مناسب يستطيعون من خلاله أن يحددوا ماهية الفساد ومكوناته.

أزمة ظاهرة الفساد وخاصة في المجتمعات التي تتجاوز فيها معدلات الفساد المستويات الطبيعية تكمن في أن مدلول مطلح (الفساد) يظل معزولاً في سلوك محدد يتمثل في جريمة السرقة كما تظهر في المنظومة الأمنية، كعمليات السرقة للمال أو للماديات التي يمكن تنفيذها بالسرقة من خلال مجرمين متخصصين في المجتمع يطلق عليهم (لصوص)، بمعنى آخر يكمن الوعي النقدي لظاهرة الفساد في المجتمعات الأكثر تأثراً بظاهرة الفساد من خلال تقييم الفساد وحصره فقط كجريمة طبيعية في إطار المنظومة الأمنية يمارسها فئات المجرمين واللصوص، بينما على العكس من ذلك تدور الشكوك وتتعدد التأويلات حول ماهية الفساد الذي يتم في إطار المال العام الذي يقع تحت سلطة الأفراد الطبيعيين وقرارهم الفردي في المنظومة الإدارية في المؤسسات سواء الحكومية أو غيرها.

القلق الذي تعاني منه المجتمعات عندما تبدأ في محاربة الفساد يكمن في ثلاثة محاور رئيسة تتقاطع فيها، المنفعة الفردية مع المصلحة المجتمعية مع المنظومة السياسية والقانونية، هذا القلق ينتقل ليكون قلقاً ثقافيا متداولاً في المجتمع ليطرح فكرة مكافحة الفساد مشتملة على أفكار متداخلة حول ماهو الفساد ومن هو الفاسد..؟، هذه هي الأزمة الحقيقية للقلق الثقافي الذي تعاني منه المجتمعات الراغبة في مكافحة الفساد لأنها تواجه تعقيدات المنظومة المجتمعية وكيفية قراءتها بشكل صحيح.

من الواجب على المجتمعات التي تخشى فكرة تسييس الشأن الاجتماعي والثقافي في ظاهرة مكافحة الفساد تكوين فكرة دقيقة وواضحة حول الثقافة المجتمعية، ففرض القوانين عملية أساسية في مكافحة الفساد ولكن تقييم الثقافة المجتمعية مهمة أكثر صعوبة من غيرها، فلا يمكن تفسير الكثير من الممارسات الثقافية المتعلقة بمنح المال للآخرين كونها رشوة أو فساداً إذا حدثت في إطارها الثقافي أو أي إطار اجتماعي مقبول، لأن ذلك سلوك ثقافي بالدرجة الأولى، لذلك فالقواعد الواقعية لفهم أي نموذج اجتماعي يكمن في فهم الثقافة بجميع مستوياتها الثقافة والمجتمعية ومنظومة القيم السياسية والقانونية، لأن ذلك الفهم سوف يمنح الفرصة للتعرف على الحقائق المحيطة بظاهرة الفساد.

من وجهة نظري فإن ظاهرة الفساد في كل مجتمعات العالم تقع في مربع ثقافي معقد يتمثل في فكرة الصراع بين (المصلحة والرفض الاجتماعي) وهنا لا يمكن فصل ظاهرة الفساد عن ارتباطها المباشر بالظواهر المجتمعية الأخرى، فعندما تستطيع المصلحة مهما كان مصدرها ان تُسكت الرفض الاجتماعي لظاهرة الفساد، فإن أخطر ما تواجهه المجتمعات الراغبة في محاربة الفساد أن تكون ممارسة الفساد في تلك المجتمعات قد تجاوزت منظومة القيم من خلال تجاوز ثقافي للعلاقة الطبيعية التي يؤكدها علماء الاجتماع بين (الوسائل والغايات)، بمعنى دقيق أن توجد وسائل للفساد معتمدة في ثقافة أي مجتمع ذات غايات مدمرة للمجتمع حيث لا تستطيع منظومة القيم أو القوانين رفضها كنتيجة لقدرتها على تكييف الثقافة والمجتمع لمتطلباتها.

التحدي الأساسي في مكافحة الفساد في كل مجتمعات العالم دون استثناء يكمن في القدرة على تحويل ظاهرة الفساد إلى ثقافة ممقوتة ومكروهة بين الأفراد في المجتمع بشكل طبيعي، وفرض ذلك في منظومة القوانين وانتزاع المواقف تجاه الفساد عبر منظومة القيم، وذلك في ظل تنافس طبيعي يحدث في المجتمعات بين الغنى والفقر وبين الأنظمة والتقاليد وبين السلطة واللاسلطة.. الخ، لذلك فإن أخطر مايمكن الوقوف أمامه هو العجز عن إحداث تغيير حقيقي لخفض معدلات الفساد كنتيجة طبيعية لتعارض المصلحة الفردية والمجتمعية مع منظومة القوانين والمعطيات المعدة للقضاء على ظاهرة الفساد.

إن ترهل المجتمعات بممارسات الفساد التي يشيدها الفاسدون تساهم وبشكل تلقائي بسحق العفوية في المجتمعات والمعتمدة غالباً وبشكل كبير على نمط التدين الطبيعي بين الأفراد والقيم الثقافية الإيجابية، كما تسهم تلك الممارسات الخاصة بالفساد بشكل كبير بتجفيف الحياة المجتمعية لتكون النتيجة المحتملة أن تذوب ظواهر الفساد في منظومة القيم الاجتماعية وتتحول إلى ممارسات يتغاضى المجتمع عن تقييمها كونها أساليب لممارسة الفساد بل وقد يتجاوز ذلك إلى قبولها كسلوك وهنا مكمن الخطر.

إن الفساد ليس حالة ثقافية دائمة إذ أن الكثير من الدول والمجتمعات التي عاشت تحت وطأة الفساد سنوات طويلة، استطاعت الهرب من تلك الحالة عبر فهم شامل للمكونات الثقافية في المجتمعات وفرض نمط من القوانين والأنظمة التي تتميز بأنها قابلة للتطبيق ثم أخيرا استثارة القيم المدفونة في الثقافة وتوظيفها بهدف تكوين منظومة قيمية مضادة للفساد ومن ثم نشر تلك القيم في المؤسسات المجتمعية المتاحة.

ظاهرة الفساد منظومة ثقافية بالدرجة الأولى ولا يمكن القبول بتسييسها في الإطار الاجتماعي المحلي أو الدولي، ومن وجهة نظري أعتقد أن مؤسسات مكافحة الفساد في أي مجتمع وخاصة دول العالم الثالث تحديداً والراغبة في إنتاج منظومة قانونية وقيمية وثقافية لمكافحة الفساد في مجتمعاتها، أن تعمل على التوازن أمام عمليات الدفع لمؤسسات مكافحة الفساد الإقليمية والدولية الراغبة في تسييس ظواهر الفساد وإبعادها عن كونها منظومة ثقافية محلية يمكن التغلب عليها من خلال إعادة قراءة المنظومة الثقافية ودعمها بالقوانين كما فعلت الكثير من المجتمعات في العالم.

الأمم المتحدة: 45 ألفاً انقطعت عنهم المساعدات الإنسانية في سورية

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 22 ربيع ثانى 1437هـ - 1 فبراير 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/13730636

كشفت الأمم المتحدة اليوم (الأحد)، أن القوات السورية أقدمت في الآونة الأخيرة على حصار بلدة المعضمية السورية مضيفة 45 ألفاً إلى عدد الأشخاص الذين انقطعت عنهم المساعدات الإنسانية والطبية في سورية.

وتأتي هذه التطورات في الوقت الذي تواجه فيه حكومة الرئيس السوري بشار الأسد مطالب من مجلس الأمن الدولي لتسهيل دخول المساعدات الانسانية كجزء من المفاوضات التي تتوسط فيها الأمم المتحدة مع وفد المعارضة السورية في جنيف.

وكانت الحكومة السورية واجهت انتقادات دولية لحصارها بلدة مضايا حيث أدت المجاعة إلى مقتل العشرات.

وتسيطر فصائل مسلحة معارضة للنظام على المعضمية الواقعة على الطرف الجنوبي الغربي لدمشق منذ منتصف العام 2012. وعلى الرغم من محاصرة قوات النظام لها العام 2013 غير أنها سمحت بإدخال مواد إغاثية بموجب اتفاق محلي في منتصف العام 2014.

ولكن الأمم المتحدة قالت إن قوات النظام أغلقت المدخل الوحيد إلى المدينة في 26 كانون الأول (ديسمبر) من العام الماضي بعد السماح لما بين 50 و 100 موظف حكومي بمغادرتها، في حين لم يتم إنذار المدنيين الآخرين إلى بدء الحصار. وقالت الأمم المتحدة في بيان: "بسبب تزايد التضييق المفروض على المدينة في كانون الأول (ديسمبر) 2015 ، فان الأمم المتحدة أعادت تصنيف المعضمية بأنها محاصرة بدءا من 27 كانون الثاني (يناير) 2016"، مضيفة أنها ما زالت تتعرض لقصف متقطع.

وذكر البيان أن ظروف العيش في المدينة شديدة بالفعل لكنها تدهورت أكثر منذ إقفال المداخل في مما تسبب بنقص حاد في المواد الغذائية والدواء وغيرها من المواد الأساسية.

وأورد البيان أن ثمان حالات وفاة سجلت في المدينة منذ الأول من كانون الثاني (يناير) الجاري جراء الافتقار إلى الرعاية الطبية المناسبة، ووردت تقارير عن حالات سوء تغذية من دون أن تسجل حالات وفاة جراء ذلك.

وانقطع التيار الكهربائي عن البلدة منذ تشرين الثاني (نوفمبر) 2012، ويستخرج معظم السكان المياه غير المعالجة بشكل يدوي من الآبار. وتلقت البلدة آخر دفعة من المعونات الغذائية في 24 كانون الأول (ديسمبر) الماضي، وطلبت الأمم المتحدة مرتين السماح لها بإدخال قوافل إغاثة.

وأشارت الأمم المتحدة إلى أن النظام استجاب لأحد الطلبين ما دام إيصال المواد الإغاثية يجري خارج المدينة. وما زالت النقاشات دائرة حول كيفية إدخال المساعدات إليها.

وأورد بيان الأمم المتحدة وجود 486700 شخص تحت الحصار في سورية في مناطق يسيطر عليها النظام ومقاتلون متشددون وغيرهم من الفصائل المسلحة من بين 4.6 ملايين شخص يصعب إيصال المساعدات الإنسانية اليهم.

كاريكاتير

المصدر: جريدة عكاظ
الاثنين 22 ربيع ثانى 1437هـ - 1 فبراير 2016م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160201/Cartoon201602016823.htm

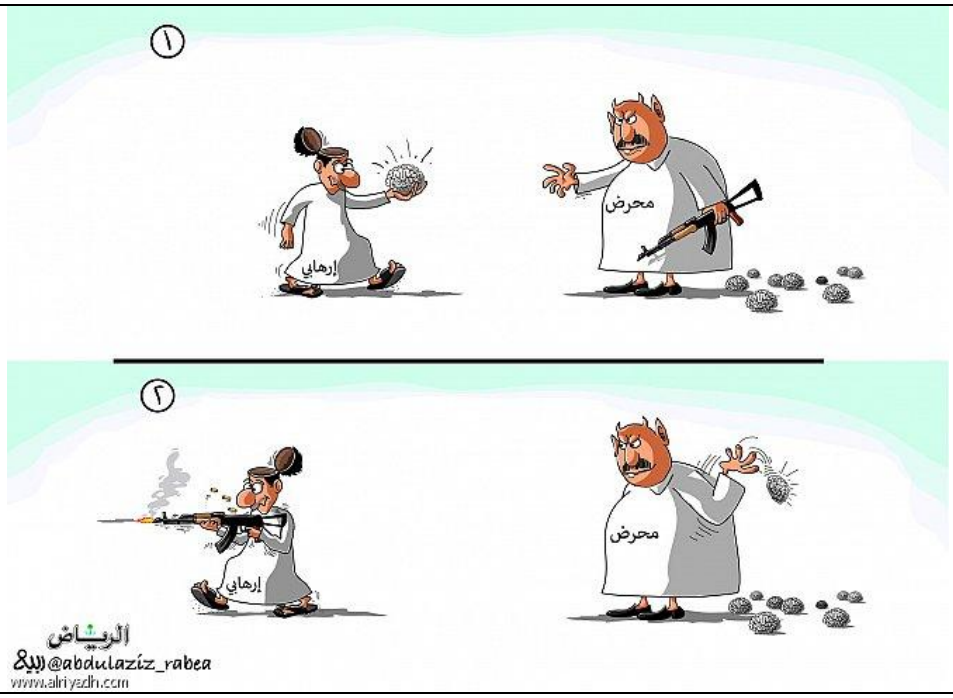

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 22 ربيع ثانى 1437هـ - 1 فبراير 2016م

http://www.alriyadh.com/1124547